

أمراض العراق شاخصة للعيان ومعروفة: الفساد المالي والإداري، المحاصصة الطائفية والعرقية، وتضخم الأجهزة الحكومية وتردي أدائها، وتدهور الخدمات بمجملها ومنها الأمن والماء والكهرباء والصحة والتعليم والنقل، وتدهور الإنتاج الاقتصادي وعلى الأخص الزراعة والصناعة، والبطالة والبطالة المقنعة، وأزمة المياه والبيئة، وتسييس القضاء والإعلام، وتفشى المخدرات، وهجرة العقول والخبرات الفنية والإدارية، والقائمة تطول.

من يعتقد بأن في الإمكان التركيز على أي من هذه الظواهر وإصلاحها بمعزل عن مجمل الأوضاع الأخرى، فهو واهم لأنها جميعها مترابطة وأصلها واحد: النظام السياسي. فدون إصلاح النظام السياسي لن يكون هناك إصلاح جدير بالاسم، بل مجرد إجراءات ترقيعية جزئية سطحية تافهة إن قورنت بحجم

هل بإمكان النظام السياسي أن يصلح نفسه؟ الجواب: كلا! لستَّب بسيط وهو أنه مصمم لتقسيم الغنائم على أطراف داخلية وخارجية مستفيدة تمسك بمقاليده، وليس مصمما لحل المشاكل التي يعاني منها البلد. هذا مع أن الجميع في القيادات السياسية ينادى بالإصلاح ويدعي أنه يسعى إليه والكل يريده على شرط عدم المساس بمصالحه.

المحاصصة الطائفية والعرقية هي الأداة التى اتخذوها لتقسيم الغنائم وهى التحسيد العملي للهيمنة على

patronage). ولكى تديم هذه المنظومة موارد هذه الدولة الريعية ونهبها بشكل اضطرت تلك الأطراف إلى إشراك منظم ومشرعن. العراق دولة منهكة أصبحت قيادات تمثل "السنّة" يتصدرها الحزب الإسلامي، وتبين لاحقاً أنها كانت لا تقل ضعيفة متآكلة من الداخل بعد عقود تعُطشا للَّسلطة والمنافع التي تنتج عنها.

من الدكتاتورية والحروب والحصار. لو نظرنا إلى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تنشرها الأمم المتحدة وقارنًا ما كانت عليه في العراق عام 1978 وما آلت البه عام 2003، نجد تدهورا مريعا على جميع الأصعدة. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار التقدم المذهل الذي حصل في أغلب دول العالم في نفس الفترة ندرك مدى التدهور النسبى الذي أصاب العراق. لذلك لم يكن هناك من يدافع عن النظام الصدامي عندما جاء الغزو العسكري الأميركي ليزيله.

القيادات التي تصدرت المسرح السياسي بعد التّغيير كانت متنوعة. القيادات الكردية كانت منظمة ومستقرة نوعا ما ولديها موارد وتجربة في الحكم الذاتي في كردستان منذ 1991. وأحزات الإسلام السياسي ولاسيما الشيعية منها كانت مؤهلة ومنظمة ومدعومة. أما التوجهات الأخرى فلم تكن منظمة أو مدعومة وإن كانت باعتقادي تتمتع بقاعدة واسعة من التأييد بين المثقفين والإداريين. وقد عقدت القيادات الكردية

"تحالفا استراتيجيا" مع الأحزاب الإسلامية الشيعية، حصلت من ورائه علًىٰ مكاسب أنية وفتحت الطريق أمام الأحزاب الإسلامية الشيعية للقفز على السلطة في بغداد والاستحواذ على موارد الدولة وتسخيرها ليس للبناء، بل لتثبيت هيمنتها. تلك الموارد استعملت لتقوية الأحزاب نفسها وتكوين a system of) منظومة ولاءات مصلحية

فالطائفية والعرقية السياسية أورثتا المحاصصة والمحاصصة أورثت الفساد ولا فكاك بين أطراف هذه المعادلة. وكانت النتيجة الحتمية والمنطقية

التغيير في العراق صفقة شاملة لا يمكن تجزئتها

هكذا ولد نظام المحاصصة الذي

أمام فساد مكشوف يتجاوز بشموليته

أصبح أساسا راسخا وفتح الباب

للمحاصصة والفساد هي تضخم أحهزة الدولة لأن التوظيف في دُّوائر الحكومة سواء الأمنية منها أو الدنية أصبح من الأدوات السياسية لتثبيت الولاءات.



الجامعات العاطلين عن العمل وزيادة الضغط الناجم عن السخط والاحتجاجات، تضطر الحكومة إلىٰ خلق درجات وظيفية لا مبرر لها لامتصاص هذا السخط مما يزيد الطبن بلة.

تضخم أجهزة الدولة، لا يمثل عبئا على الميزانية فقط، بل يحرم الشعب من موارده ويعيق أداء الحكومة. فالمناصب . التي توزع علىٰ أساس الولاء والمشاركة في الفساد، لا تأتى بالأكفاء المختصين. وهَّذا ينطبق علىٰ كل الوظائف من الوزير إلىٰ المنتسبين "الفضائبين" والنتيحة فشل حكومي خطير في كل القطاعات. وما الهجمة الإرهابية الهمجية التي قامت بها داعش إلا من نتائج ذلك الفشل، وما كان لها أن تحصل لولاه. ولذلك نعود فنؤكد أن جميع مشاكل العراق مترابطة ولا يمكن إصلاحها إلا باصلاح النظام

الدستور على علاته يحرّم التمييز علىٰ أساس ديني أو طائفي أو عرقي، ولكن نحد الثقافة السياسية والممارسة ر. العملية السائدة تقول إن رئيس الوزراء لا بد أن يكون شيعيا وإن الرئاستين الأخريين يتسنمهما سنى وكردي! هذا ترتيب تم التقديم له في عام 2004 كإجراء مؤقت لتطمين الـ"مكونات" ولم بليث أن تحول إلى عرف ثابت يعتبر من البديهيات وبذلك تلبين العراق بالرغم من دستوره المكتوب ويضده.

ولكى يخرج العراق من المأزق الذي هو فيه، يجب أن يتغير كلُّ ذلك. المواطنون متساوون في الحقوق وكل مواطن له الحق الكامل في أي منصب في الدولة، إذا كان مؤهلاً له يغض النظر عنّ انتماءاته الفئوية. هذا شرط ضروري

ليبيا.. بيت القصيد في «ديوان سعيّد»

للخروج من المأزق. تغيير كامل في الثقافة السياسية والتحول من الطَّائفية والعرقية التي تجافي الدستور وروح العصر إلى مبدأ المواطنة.

9 2) 1) 9

الدين لله والوطن للجميع. ما الذي سيعنيه هذا؟ سوف يعني دولة متماسكة يخضع الجميع فيها لحكم القانون بالتساوى وتكون فيه وظيفة الدولة حماية المواطنين وخدمتهم دون تمييز. الانتماء الديني والمذهبي والإثني كله محترم وهو شأن شخصى للمواطن لا دخلُ للدولة فيه. ماهو مقدس عند أحدهم قد لا يكون مقدسا عند غيره، وحق المعتقد مكفول ومحترم أمام القانون، والدولة وحدها لها الحق في استعمال العنف وفقا للقانون، الذي كما قلنا يسري على الجميع بغض النظر عن الانتماء أو المنصب، ولا سلطة على المواطن إلا للقانون وبالقانون، وللمواطن أن يمارس حرياته كاملة ويتمتع باختياراته العقائدية دون إلزام الآخرين

هذا هو مبدأ المواطنة الذي يمكن أن تبنى عليه دولة عصرية يمكنها الالتحاق بالركب المتسارع للدول المتمدنة. ويخلافه نبقىٰ ندور في مكاننا في دوامة الثلاثي المدمر (الطائفية - المحاصصة - الفساد) ولا نزداد إلا تخلفا. كل محاولات ودعوات الإصلاح لن تفضى إلى شيء إن لم تتعامل مع هذه الحقيقة، التي هي الطريق الوحيد للسيطرة على الفساد.

* عضو مجلس الحكم ووزير الداخلية ومندوب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة وسفير العراق في واشنطن، سابقا

تكميم أفواه العراقيين يقتل ادعاءات حرية الرأي



د. باهرة الشيخلي

أغلقت السلطات مكتبى قناتى العربية والعربية الحدث فى بغداد ومنعت كوادرهما من تغطية التظاهرات نهائيا، كما منعت مكتب قناة NRT التي تبث من السليمانية من مزاولة عملها، بعد اقتحام قوة أمنية لمكتبها في بغداد. ىدرت قناة الشيرقية العراة قالت فيه إن بثها تعرض للتشويش

وقبل نحو ثلاثة أسابيع اقتحمت قوات ملثّمة عددا من مكاتب القنوات الفضائية المحلية والعربية والدولية في بغداد وحطمت محتوياتها واعتدت على كوادرها. وأكد مسؤول في وزارة الداخلية أنّ الحكومة أوعزت لهيئة الإعلام والاتصالات بممارسة صلاحيات وأسعة إزاء "القنوات التي تحرض الشارع علىٰ الخروج للتظاهرات" وأنها حهة تنفيذية.

وأكدت تقارير اختطاف مراسل صحيفة "المدى" حسين العامل من منزله وسط الناصرية مع ابنه وابن أخيه، واعتقال العديد من الناشطين، أبرزهم: على منجل، وعدي الجابري، ووسام الذهبي، وأبوجعفر العسكري، وهشام السومري، وكرار الصرايفي، وعمار حمادي، وعلى حسين، وأحمد ساجت الغزي، بسبب نشرهم أحداث التظاهرات في مناطقهم في مواقع التواصل الاجتماعي.

وغاب عن العقل السياسي المتحجر أن ثمة عددا لا حصر له من النوافذ الإعلامية في فضاء مفتوح يتعذر على السلطة البائسة الحد من ... نشاطها وتأثيرها. ما زال الساكنون في المستوطنة الخضراء يعيشون في عصر أبى جهل ناسين أن إغلاق قناة أو تطويق صوت أصبح إجراء عبثيا، إذ بوسع إعلام الثورة أن يستحدث في كل ساعة عشرات القنوات لبث رسائله

حاول النظام البرلماني الذي ولد ميتا منذ الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 أن يضفي، كذبا وادعاء، صبغة الديمقراطية الممزوجة بالتعددية الحزيية الطائفية والعرقية، عير فتح أبواب تأسيس حركات وتنظيمات

باءت بالفشىل الذريع. لم يوفق الأميركان وعملاؤهم، كما أكد لي الدكتور عبدالرزاق الدليمي، المختص بعلوم الدعاية والاتصال الجماهيري، في طرح النموذج، الذي عملت الدعاية الأميركية على تقديمه للعالم على أنه النموذج المناسب لتقتدي به الأنظمة الفاشلة، التي تقود أغلب دول المنطقة، إذ سرعان مّا تدين لشيعوب المنطقة والعالم زيف ادعاء المحتل،

فشل التجربة السياسية في

سياسية بمسميات متعددة، إلا أن كل

ادعاءاته وعمليات التجميل الفاشلة

العراق. ولعل أكبر المؤشرات على فشيل تلك العملية السياسية، ادعاء أصحابها أنهم حريصون على توفير الأجواء السليمة لتعبير الشعب عن أرائه في جميع الأحداث (سياسية وأمنية واقتصادية وثقافية واحتماعية). وتكثيفت الحقائق بسرعة، بعد هيمنة القوى المستبدة الفاسدة على الحكومات، لتكشف عن أنبابها وأهدافها من خلال تكميم أفواه ومنع العراقيين من أبسط حقوق التعبير عن الرأي، ضاربة عرض الحائط بادعاءات المحتلين بتوفير الأجواء الديمقراطية. ووصل ذلك إلى منع

وبيدو أن المنع هو عنق الزجاجة، سلطات الاحتلال في العراق وسائل الإعلام، التي تخدمها وتتعاون معها



الشتاء العراقية الحالية مناسبة لتعربة جميع الادعاءات الزائفة بوجود حربات للتعبير في العراق ووجود إعلام حر وغيرهما من الأكاذيب، التي طالما تبجح بها المحتل وعملاؤه.

وأكد منع القنوات العراقية والعربية، وبضمنها الداعمة والمساندة للحكومة، من تغطية أحداث الثورة ووقائعها، حقيقة النظام الدكتاتوري الفاسد القائم منذ 2003 وعدائه الشديد للديمقراطية المزعومة ومنعه للحريات بأنواعها كافة. وأكبر دليل على ذلك حلول العراق في المرتبة 156 من بين 180 دولة على لاتّحة "مراسلون بلاّ حدود" لمؤشر حرية الصحافة لعام 2019 التي اعتبرت سياسات السلطات المستبدة "تقبيدا غير مناسب وغير مبرر لحرية الإعلام" في وقت يشكو فيه . " ... أنحاء البلاد، من تلقيهم رسائل نصية ومكالمات هاتفية تهددهم وأسرهم.

الاحراءات القمعية المطبقة لترهيب وسائل الإعلام منذ عام 2003 تجري في إطار حملات منظمة وقائمة علي تخطيط مسبق، تقودها سلطات المستوطنة الخضراء لاسكات الاعلام وحجب الانترنت، وهو العمل الأساس لقمع المتظاهرين، ناهيك عن الاعتداءات الأخرى ضد الاعلاميين، لمنعهم من نقل الانتهاكات والجرائم بحق الثائرين

التى حشر أبوجهل نفسه داخلها، ليسقط في قمقم الجعفري، الشهير بين العراقيين، والذي لن يستطيع الخروج



خطاب التنصيب صبّ في ترسيخ هذه أمين بن مسعود المُعادلة، مُعادلة التطوير مع المحافظة كاتب ومحلل سياسي علىٰ الثوابت الدبلوماسية والدفاعية،

🔵 في ظلّ تعثّر تشكيل الحكومة التونسية الجديدة، وفي سياق المفاوضات بين الكتل البرلمانية التى تحولت من مشاورات إلى "مناورات" جزء منها مكشوف والجزء الآخر متخف وراء عناوين كبرى، فإنّ الأنظار اتجهت تلقائيا إلى "قصر قرطاج" حيث يعكف الرئيس الجديد قيس سعيّد على مُلامسة الحكم ومصافحة المطبخ الداخلي للقرار



قيس سعيّد ينطلق من حقيقة أنّ لا تنمية ولا أمان في تونس طالما أنّ ليبيا تحرّكها الصراعات وتحرقها الأجندات الإقليمية والدولية

ورغم أن النظام السياسي الجديد المنبثق عن دستور 2014، والذي أعطى لرئيس الحكومة اليد الطولئ وحصّة الأسد من الصلاحيات التنفيذية والتقريرية مقارنة برئيس الجمهورية، فإنّ منصب الرئاسة لا يزال يحظى لدى كثير من التونسيين برمزية سياسية وميثاقية مناقبية، نجح الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي بنسبة كبيرة في استعادة حضوره . لدى الرأي العام.

ولأنّ لكل دولة "قلبها المؤسساتيّ" حيث يتداخل التاريخ مع الجغرافيا في صناعة الفاعل السياسي، وحيث تمتزج المؤامرات بالخيانات وبالنوايا الحسنة، فإنّ ساكن قصر قرطاج (وإن اختار لنفسه تطوافا بينه وبين الأحياء المتاخمة للعاصمة) يبقى دائما محل الأنظار والمُتابعة والمُقارنة أيضا.

اختار التونسيون رئيسا خارج الصندوق لمنصب لا يحتمل كثيرا الخروج عن الصندوق بما يحمله من أعراف وتقاليد ودبلوماسية وعقيدة عسكريّة دفاعيّة، وحين أثنى بعضهم على تصور جديد للرئاسة وصورة جديدة للرئيس، فإنهم كانوا يدافعون عن "التغيير" وسط الأطر العامّة والعناوين الكبرى أكانت دىلوماسىية أم دفاعية. لن نُجانب الصواب إن قلنا بأنّ

وأنّ سعيّد نجح نسبيا في تجاوز الفخاخ الدستورية والرمزية والإقليمية والدولية التى انتصبت أمامه منذ إعلان فوزه في الانتخابات.

والنَّسبِيَّة هُنا مردّها، أنَّ الرجل قدّم أنصاف إجابات عن أسئلة إشكالية، وأفرد عناوين عامّة لقضانا حساسة وجوهرية، تفرض مسؤولية في الطرح ووضوحا في المُقاربة. فالعلاقات مع الاتحاد الأوروبي

وخاصة قضية اتّفاقية "الأليكا" . تستوجب مصارحة، والعُمق الأفريقي الذي تأخرت تونس كثيرا عن الانخراط الاقتصادي والأستثماري فيه يفرض

كما أن العضوية غير الدائمة لتونس في مجلس الأمن في ظلُّ ملفات إقليمية ودولية مشتعلة، تفترض تقديرا واضحا لإمكانيات التأثير أو الحياد الإيجابيّ، إضافة إلىٰ أن ترؤس تونس للقمة الفرانكفونية في عيد تأسيسها الخمسين، يحتاج إلى إعادة تثمين لموقع ودور تونس في الفضاء الفرانكفوني.

إذن، ودون احتساب القضايا الإقليمية العربيّة والدولية في السياق العربيّ، علىٰ غرار سوريا والأزمة القطريّة، فمن الواضح أنّ قضايا وملفات ثقيلة جدا تنتظر الرئيس قيس سعيّد، الذي يبدو أنه رافض لأن يصبح بيدقا في لُعبة المحاور الإقليمية الكبرى، ورافضًا في المُقَابِل لمقولات الدبلوماسية الغائبة والمتحفظة والمحايدة جدا، في زمن استراتيجي يلفظ أنصاف الحاضرين أو الحاضرين

الأخبار من داخل قصر قرطاج، تؤكّد أن سعيد يولى اهتماما كبيرا للملف الليبي ويعتبره ملفًا "خارجيا/محليا" منطلقا من حقيقة أنه لا تنمية ولا أمان في تونس طالما أنّ لبيبا تحرّكها الصراعات وتحرقها الأجندات الإقليمية

وبالتالي فالملف الليبي سيكون قطب الرحى، الذي ستدور حوله غالبية المسائل الدبلوماسيّة، وهو ما يفسّر تنصيبه لثلاث شخصيات ديلوماسية معروفة بتجربتها المعتبرة في السياسة الدولية عامة وفي الملف الليبي خاصة، كمستشارين له في الديوان الرئاسي وهم طارق بالطيب وعبدالرؤوف الطبيب وطارق عكاشية.

ويؤكد ذلك استقباله لوزير الخارجية الألماني هايكو ماس في وقت

تحضّر فيه برلين لاحتضان مؤتمر دولى حول ليبيا، قبل استضافته لخالد المشري رئيس المجلس الأعلى للدولة

أول صحيفة عربية صدرت فى لندن 1977 أسسها أحمد الصالحين الهونى

رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير المسؤول د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني مدراء التحرير مختار الدبابى كرم نعمة

> حذام خريف مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني سعيدة اليعقوبي

تصدر عن Al-Arab Publishing House المكتب الرئيسي (لندن) The Quadrant 177 - 179 Hammersmith Road London, W6 8BS, UK Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778 للإعلان **Advertising Department**

www.alarab.co.uk editor@alarab.co.uk

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk